الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

مداخلة

معالي السفيرة/ د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد– رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

في

الجلسة العامة الأولى رفيعة المستوى:

توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية

"مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية"

الأمانة العامة، 2024/7/3

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

الحضور الكريم،،

يسعدني أن أتولى إدارة هذه الجلسة رفيعة المستوى التي تناقش واحداً من أهم الموضوعات التي تهم المنطقة العربية ودولها عند التطرق لموضوع الهجرة، والمتمثل في "توسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية"، حيث تشكل الهجرة غير النظامية واحدة من أخطر القضايا الاجتماعية التي تؤرق المجتمع الدولي.

إن المهاجرين غير النظاميين ليسوا فئة واحدة متسقة ومتجانسة، فهم يضمون مهاجرين ولاجئين، وفئات هشة تتمثل في النساء والأطفال وضحايا الاتجار بالبشر. ويشترك هؤلاء في أنهم جميعاً يسلكون نفس الطرق ووسائل النقل عبر الحدود الدولية خارج إطار المعايير القانونية.

هذا بالإضافة إلى الأوضاع غير النظامية الناتجة عن دخول الأشخاص بصورة قانونية إلى دول المقصد ثم يتجاوزون مدة الإقامة المسموح لهم بها، ويزداد الوضع تعقيداً بصعوبة التمييز بين الأشخاص الذين يتخذون من الدول التي يدخلون إليها بطريقة غير قانونية وجهةً نهائيةً والذين يتخذون منها نقطة عبور إلى دول أخرى.

إن الهجرة غير النظامية في المنطقة العربية تتم عبر عدة طرق رئيسية، ويعد **البحر الأبيض المتوسط** من أخطر طرق الهجرة غير النظامية على مستوى العالم، فمنذ عام 2015 وحتى أبريل 2023، تم إنقاذ أكثر من 615 ألف شخص، وتسجيل أكثر من 26.6 ألف حالة وفاة في البحر المتوسط وغرب إفريقيا. وقد قدر عدد الأشخاص الذين فُقدوا أو لقوا حتفهم هذا العام 1045 شخصاً على طريق الهجرة في وسط البحر الأبيض المتوسط.

وللهجرة غير النظامية العديد من الآثار السلبية بالنسبة للدول المستقبلة ودول العبور، من بينها الآثار الأمنية والسياسية. إلا أن الاقتصار على البعد الأمني فقط لظاهرة الهجرة غير النظامية يقلل من وزن الأبعاد المركبة للظاهرة، والمتمثلة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مثل زيادة التوترات الاجتماعية، وصعوبة الاندماج في المجتمع والتكيف مع العادات والتقاليد، والضغط على المرافق العامة، وغيرها من الأمور.

ويعد **اللجوء إلى شبكات الجريمة المنظمة والمهربين ومخاطر التعرض للاتجار بالبشر** من أخطر الآثار السلبية للهجرة غير النظامية، حيث يؤدي الاعتماد على شبكات الجريمة المنظمة للتحرك سراً عبر الحدود وتَعَرُضهم لمخاطر الإتجار بالبشر ولسوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل المهربين.

أما فيما يتعلق بجهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، يتم مناقشة موضوعات الهجرة بصفة عامة من خلال الآليات المختلفة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويتم تسليط الضوء خلال الأنشطة المختلفة لهذه الآليات على الهجرة غير النظامية. وقد تضمنت العديد من الوثائق الصادرة عن اجتماعاتٍ مختلفة عقدتها الأمانة العامة في الفترة الماضية فقرات بشأن الهجرة غير النظامية، وهذا في إطار عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، ومجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، والائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية، واللجنة العربية الأفريقية التنسيقية في مجال الهجرة، ومجموعة العمل حول الهجرة الدولية بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

في ختام مداخلتي، أود التأكيد على أنه إذا أردنا مواجهة هذا التحدي الحقيقي، يجب العمل على تعزيز التعاون بين دول المصدر ودول العبور ودول المقصد لإدارة الهجرة وتنظيمها بطريقة مناسبة تضمن استفادة جميع الأطراف وتراعي مصالحها. فلابد من بناء شراكات قوية لتقليل الآثار السلبية للهجرة غير النظامية بما يضمن الحفاظ على أمن الدول، وفي نفس الوقت الحفاظ على حقوق المهاجرين وكرامتهم الإنسانية.

ولا سبيل لتحقيق هذا الهدف بدون معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى الهجرة بطريقة غير نظامية. ومن هذا المنطلق، أؤكد على أهمية توسيع المسارات القانونية للهجرة وتسهيل التنقل النظامي بما يتماشى مع المواثيق والمعاهدات الدولية، وفي مقدمتها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. كما أُشير إلى ضرورة أن تقترن السياسات التي تقرر وسائل مكافحة الهجرة غير النظامية بمقاربات تنموية تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات هذا النوع من الهجرة من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية، وخلق فرص عمل للشباب في الدول المصدرة للهجرة، وسرعة إنهاء الأزمات السياسية.

L.azzam